الاقتراب من الكونية والتحليل السوسيولوجى للتوجهات الاقتصادية فى فترة التسعينات

الآثار الاجتماعية للخصخصة على العاملين فى قطاع الأعمال

Approaching the Golbalism and Social Analysis For Economic

Orientation during 1990's Social Effect of Privatization on Public Workers

د . ثروت محمد شلبى

أستاذ مساعد بقسم الاجتماع
بكلية الآداب بنها .

محتويات الدراسة الراهنة :

أولا : مقدمة فى المنطلق النظرى للدراسة الراهنة .

ثانياً : فكرة الدراسة وهدفها .

ثالثاً : المحددات والموجهات النظرية .

١ – مفهومات الدراسة .

٢ – فروض الدراسة .

٣ – المنهج وطرق وأدوات البحث .

٤ – دليل دراسة الحالة

رابعا: أوضاع العاملين بقطاع الأعمال .

نماذج واقعية من العاملين بشركة النصر للاستيراد والتصدير التى يطبق عليها نظام الخصخصة .

خامساً : خاتمة .

أولا : مقدمة فى المنطلق النظرى للدراسة الراهنة Theoratical Base

إن المنطلق النظرى للدراسة الراهنة لا يتبنى إطاراً نظرياً ولا فى مقدوره الآن توظيف نظرية بعينها وتطويعها لخدمة وتفسير أى بحث قائم، وإنما الدراسة لا تعدو أن تقوم فحسب، برصد النظرية التى أصبحت مفروضة على مصر كبقية الدول النامية فى عالم كبير ينحو حول الكوكبة، «العولمة» الكونية Globalism ، حيث أصبح الاتجاه نحو حضارة عالمية جديدة، حيث ظهرت الكونية بكل متطلباتها وصورها وأشكالها وفى مقدمتها النواحى الاقتصادية كبروز الاتجاه نحو الاتفاقيات التجارية الدولية مثل اتفاقية الجات الجديدة GATT[1] وهى اتفاقية دولية لتنظيم التجارة العالمية بين الدول وهى اتفاقيات تنضم لها كافة الدول طواعية على الرغم من إدراكها لحجم القيود التى تفرضها على سيادتها وتفرضها على قراراتها وسياساتها الداخلية، وعلى الرغم من إدراك دول العالم الثالث ومنها مصر بما فى هذه الاتفاقيات من مغارم تتضمن الكثير من التكاليف والأعباء، وأضرار تلحق بالصناعات الوطنية، لكنها فى النهاية لا تملك الخروج عنها، وتؤكد اتفاقية الجات الجديدة، إن الاقتصاد لا ينفصل عن السياسة كشرط لتدفق المساعدات والمعونات والقبول بالإصلاحات والرضا عن الحكومات والدول[2]

بناء النظام الكونى الجديد :

لقد تشكلت اللجنة اليابانية لدراسة النظام الكونى ما بعد الحرب الباردة من أعضاء بارزين فى (الولايات المتحدة – وروسيا – والبرازيل – والمملكة المتحدة – وفرنسا – وماليزيا – ونيجريا – وألمانيا – والصين) فى عام ١٩٩٢ وإستطاعت أن ترسم خريطة واضحة المعالم لبنية المجتمع الكونى الجديد[3] .

وتقوم خريطة النظام الكونى الجديد على المؤشرات التالية :

(١) انهيار الأيديولوچية الشيوعية فى مواجهة الرأسمالية :

لقد تحققت تنبؤات «ماكس ڤيبر» وهو من أبرز منظرى الرأسمالية وهو

العالم الاجتماعى الألمانى الذى صاغ نسقه الفكرى وأقام نظريته رداً على الماركسية، وبالعودة إلى عام ١٨٩٣، نجد أن «ماكس ڤيبر» قد تنبأ بأن الرأسمالية فى غضون أجيال، سوف تكون قد تمكنت من القضاء على جميع البناءات الاجتماعية الاشتراكية، حيث كان يعد الرأسمالية قوة ثورية فى جوهرها، ويؤمن بأنه ليس ممكنا كبح مسيرتها، بل كان يقوم بتقضى الآثار الاجتماعية والثقافية الناجمة عن الرأسمالية الصناعية من حيث مدلولها بالنسبة لمستقبل المجتمعات الليبرالية الغربية، وكانت النتيجة الحتمية المترتبة على هذه الآراء أن يصبح «ماكس ڤيبر» فى مواجهة مع تحليل «كارل ماركس» للرأسمالية العصرية Modern Cap-italism وأفكاره حول المجتمع الاشتراكى[٤] .

ولقد كان «ماكس ڤيبر» من أكبر خصوم «ماركس» من حيث النظرية ومع الوضع فى الحسبان أعماله السوسيولوچية كان يوصف بأنه ماركس البرجوازى Bourgeois Marx وكان يوصف أيضاً بأنه «بوجوازى صاحب وعى طبقى» Class-conscions bourgeois وعلى الرغم من أنه قد وصف «المانيفستو الشيوعى» بأنه نبوءه حزينة Pathetic Prophet فإنه كان يعده عملاً علمياً على أعلى مستوى[٦] .

وكانت الماركسية بالنسبة لماكس ڤيبر مقبولة فى شكلين اثنين فحسب :

– كنظرية سياسية تنادى (بدلاً من استثارة حقائق علمية موضوعية) . بالكفاح الثورى ضد فحوى النظام الاجتماعى الظالم على أساس من الاقتناع الاخلاقى ودون اعتبار للعواقب المحتملة على الفرد .

– أو كنسق من الفروض النظرية اللامعة ذات النمط الثانى والتى فى حد ذاتها تستحق أكبر قدر من الاهتمام من كافة علماء السوسيولوچيا والقادة على دفع المعرفة بالمجتمعات الحديثة بصورة أساسية .

إن المزيد من التحليل التفصيلى لآراء «ماكس ڤيبر» فى الماركسية يبين أن

«فيبر» لم يقبل أبداً الفكرة بأن جميع الظواهر الاجتماعية يمكن تفسيرها بإرجاعها إلى أسباب إقتصادية، حيث يذهب «فيبر» إلى أن الرؤية المادية المألوفة للتاريخ بأن العامل الاقتصادى هو بصورته يشكل الحلقة النهائية وسلسلة السببية تُعد فى نظر «ماكس فيبر» غير جديرة باحتسابها رؤية علمية(٧) .

إن «ماكس فيبر» يؤكد بأن الظواهر الاجتماعية لا يمكن تفسيرها بأسباب اقتصادية فحسب، ولكنه مع ذلك لم يطرح موقفاً مثالياً مقابلاً لذلك . فالمقالات الشهيرة التى كتبها «فيبر» عن «الأخلاق البروتستانطية وروح الرأسمالية» يُنظر إليها على أنها بمثابة محاولة لإثبات أن العوامل المثالية ولاسيما الدينية تلعب دوراً مستقلاً فى العملية التاريخى.، ولكن على الجانب الآخر فإن «ماكس فيبر» لم يعط إجابة كاملة عن كيفية وسبب نشوء الرأسمالية الصناعية(٨) .

وأخيراً وبالتجربة التاريخية النقدية نجد أن القوة السوفيتية تراجعت أمامالقوة الأمريكية، أى أن الأيديولوچية الشيوعية تراجعت أمام الأيديولوچية الرأسمالية . ولنا هنا وقفة، فهناك مقولة تذهب إلى أنه إذا كان الصراع قد حُسم فى الفترة الأخيرة لصالح الليبرالية، بعد إنهيار الاتحاد السوفيتى وزوال الكتلة الشرقية بالمعنى السياسى، فليس معنى ذلك أن الصراع الفكرى قد إنتهى من العالم، ولكنه يدخل فى مرحلة جديدة، أهم سماتها عودة الدين ليكون فاعلاً فى الساحة السياسية بصورة وبدرجات مختلفة فى دول العالم المتقدم (٩).

٢ـ ظهور سوق كونى إقتصادى .

٣ – ظهور أمريكا كاقوى قوة دولية عسكرية .

٤ – الاتجاه نحو تعميق التوجه الديمقراطى فى مختلف بلدان العالم .

٥ – التوجه نحو الثقافة العالمية، وتوحد أساليب الحياة فى العالم .

٦ – صعود قيم حقوق الإنسان .

٧ – **السيادة للطبقة الوسطى فى المجتمع الكونى .**

٨ – **توقع حركات كبرى للسكان فى العالم**، وستنطلق عبر ثلاث روافد : من الجنوب إلى الشمال، ومن الاتحاد السوفيتى السابق ودول أوروبا الشرقية إلى الدول الغربية . ومن الأقطار التى تشهد كوارث ومجاعات إلى الأقطار المجاورة – تنبأ الدراسة إلى أنه سيترتب على ذلك تصاعد موجات العنف القبلية والاثنية – كذلك يتوقع التقرير ظهور أكبر تحركات للسكان منذ إنشاء الدول الحديثة .

٩ – **كونية العلم فى مقابل قومية التكنولوچيا** – ويتوقع التقرير أن العلم والتكنولوچيا سيكونان هما المحرك الأساسى للمجتمع الكونى وليس الأيديولوچيا .

١٠ – **زيادة الأنشطة الدولية غيرالمشروعة** (التجارة غير المشروعة فى الأسلحة الذرية وتجارة المخدرات – زيادة معدل الأرهاب[١٠] .

أما دور الدولة فسيكون أكثر تعقيداً خاصة فى الدول النامية حيث يتطلب موازنة ممارسة الحرية الاقتصادية مع مصالح الدولة ويذهب التقرير أيضاً إلى أن النظم الواحدية القطبية سيبرز فيها الجوانب العسكرية والاقتصادية وستبرز فيها الولايات المتحدة بوصفها القطب الوحيد الذى يمتلك قدرة عسكرية فائقة . وأن الجوانب الاقتصادية ستكون اليابان والنمور الأسيوية فى العقود القادمة هى قطبها الواحد، أمام النظام السياسى الذى سيعالج موضوعات مثل حقوق الإنسان، والارهاب، والمخدرات وحركات السكان الجماعية والنزاعات الاقليمية، فستكون عدة دول مثل الولايات المتحدة وروسيا والصين والمانيا، والمملكة المتحدة هذه هى الخطوط العريضة لخريطة المجتمع الكونى الجديد[١١] .

وبالنسبة للمجتمع الكونى الجديد، فإن مصر أصبحت جزءاً من هذا البناء العالمى . لقد أنضمت مصر إلى الاقتصاد العالمى على نحو لا رجعة فيه[١٢]، وأن مبادئ العولمة تحكم كوكبنا ولم نعد ضيوفاً على النظام العالمى، وكلنا شركاء فى

اقتصاد مشترك . بمعنى أن مصر مثلها مثل الدول النامية تضطر إلى الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية التجارية (مثل اتفاقية الجات الجديدة) مع العلم بأنه سيصاحب ذلك مشكلات كثيرة لعل أهمها يتمثل فى عدم التكافؤ الاقتصادى مما يؤدى إلى الضغط الاقتصادى وتصفية القطاع العام (الخصخصة) وترك المجال للقطاع الخاص فى كل الميادين وكف يد الدولة على الدعم للسلع الذى كان يخفف العبء عن كاهل الطبقات الكادحة والدنيا – وكل ذلك مما يظهر من مشكلات وهموم نابعة من برامج التكيف الهيكلى الاقتصادى للدول أى تطبيق نظام الخصخصة[١٣] .

ويتضح من ذلك أن مفهوم «الكونية» مازالت تتشكل ملامحه، وينحسر فيه صراع الأيديولوچيا السابق لصالح أيديولوچيا جديدة يتم التعبير عنها من خلال تصور المجتمع الكونى كما نجد أن هذا المجتمع الجديد يعتمد اقتصاده على الخصخصة وحرية السوق وسيطرة القطاع الخاص على مجريات الأمور الاقتصادية فى الدولة وهو مفهوم محورى وقضية محورية فى الدراسة الراهنة .

موقف مصر من النظام العالمى الجديد :

بالنسبة للحالة المصرية، فقد نهجت مصر النهج الذى سارت عليه معظم دول العالم من مسارعتها بالالتحاق بهذه الكوكبه والاقتراب من «الكونية» Glo-balism التى تقر بالحضارة والثقافة العالمية وتأخذ التوفيقية أساس النظام العالمى .

وإذا نظرنا بلمحة سريعة وتتبعنا الرحلة الطويلة التى قطعها المجتمع المصرى، والهوية المصرية السياسية والاقتصادية نجدها على النحو التالى : –

– لقد مر الاقتصاد المصرى خلال (٤٥ سنة) – منذ ١٩٥٢ وحتى ١٩٩٧ بمراحل ثلاث رئيسية هى : –

١ – مرحلة الخمسينات والستينات وسيادة الاقتصاد المخطط والأيديوولچية الاشتراكية وأمكن خلالها تحقيق أقوى خطط تنموية (على الأقل من وجهة

نظر الباحثة) وبصفة خاصة ١٩٦٠/١٩٦٥[١٤] .

- مرحلة السبعينات وخاصة بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ – تحولت الدولة إلى الانفتاح الاقتصادى وسيادة الأيديولوچية الرأسمالية، وتحولت الدولة من التنظيم السياسى الواحد إلى التعدد الحزبى ومن العلاقة الخاصة مع الاتحاد السوفيتى إلى العلاقة شديدة الخصوصية بالولايات المتحدة – ومن القوة المسلحة المعدة للقتال فى الحرب إلى القوة المسلحة التى أنهت قتالها وإنتقلت إلى أجواء السلام[١٥] .

- صاحب ذلك الانفتاح الاقتصادى (خاصة بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣) تحولات اقتصادية فى مقدمتها التضخم النقدى وإلقاء أعباء ثقيلة على الطبقات الدنيا والوسطى وتزايد وإنعاش كثير من الأنشطة غير المنتجة التى وصفت بالطفيلية (مثل تجارة العملة والوساطة) وتضخم أنشطة الخدمات على حساب أنشطة الانتاج وتزايد الاستهلاك وفتح باب الاستيراد مما أسهم فى تراكم الديون الخارجية الثقيلة[١٦] واختلط ذلك بوجود ظواهر الفساد واستغلال النفوذ من بعض عناصر القطاع الخاص وكبار العاملين فى الجهاز الادارى للدولة والقطاع العام[١٧] .

- فى الثمانيات بدأت الدعوة إلى تحويل وترشيد الانفتاح من الانفتاح الاستهلاكى إلى الانفتاح الإنتاجى – ومحاولة إتاحة الظروف أمام الاستثمار الخاص (المصرى والعربى والأجنبى) مع إستمرار الوزن الكبير للقطاع العام فى مجال الاستثمار والانتاج والتوظيف خلال الثمانيات حتى عام ١٩٩٦، بل كان القطاع العام يقوم بدور اجتماعى مهم فى المجتمع المصرى وكان بمثابة «صمام الأمان» فى حالة تراجع الاستثمار الخاص عن المجالات الحيوية اقتصادياً أو استراتيجياً وعلى الوجه الآخر، ظهر تدعيم وتشجيع القطاع الخاص وإعطائه الامتيازات من خلال سياسة الانفتاح الاقتصادى .

نظر الباحثة) وبصفة خاصة ١٩٦٠/١٩٦٥[١٤] .

- مرحلة السبعينات وخاصة بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ – تحولت الدولة إلى الانفتاح الاقتصادى وسيادة الأيديولوچية الرأسمالية، وتحولت الدولة من التنظيم السياسى الواحد إلى التعدد الحزبى ومن العلاقة الخاصة مع الاتحاد السوفيتى إلى العلاقة شديدة الخصوصية بالولايات المتحدة – ومن القوة المسلحة المعدة للقتال فى الحرب إلى القوة المسلحة التى أنهت قتالها وإنتقلت إلى أجواء السلام[١٥] .

- صاحب ذلك الانفتاح الاقتصادى (خاصة بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣) تحولات اقتصادية فى مقدمتها التضخم النقدى وإلقاء أعباء ثقيلة على الطبقات الدنيا والوسطى وتزايد وإنعاش كثير من الأنشطة غير المنتجة التى وصفت بالطفيلية (مثل تجارة العملة والوساطة) وتضخم أنشطة الخدمات على حساب أنشطة الانتاج وتزايد الاستهلاك وفتح باب الاستيراد مما أسهم فى تراكم الديون الخارجية الثقيلة[١٦] واختلط ذلك بوجود ظواهر الفساد واستغلال النفوذ من بعض عناصر القطاع الخاص وكبار العاملين فى الجهاز الادارى للدولة والقطاع العام[١٧] .

- فى الثمانيات بدأت الدعوة إلى تحويل وترشيد الانفتاح من الانفتاح الاستهلاكى إلى الانفتاح الإنتاجى – ومحاولة إتاحة الظروف أمام الاستثمار الخاص (المصرى والعربى والأجنبى) مع إستمرار الوزن الكبير للقطاع العام فى مجال الاستثمار والانتاج والتوظيف خلال الثمانيات حتى عام ١٩٩٦، بل كان القطاع العام يقوم بدور اجتماعى مهم فى المجتمع المصرى وكان بمثابة «صمام الأمان» فى حالة تراجع الاستثمار الخاص عن المجالات الحيوية اقتصادياً أو استراتيجياً وعلى الوجه الآخر، ظهر تدعيم وتشجيع القطاع الخاص وإعطائه الامتيازات من خلال سياسة الانفتاح الاقتصادى .

٥ – فى بداية التسعينات وبخاصة فى (١٩٨٩) بدأت مصر سياسة جادة للإصلاح الاقتصادى تتضمن مجموعة إجراءات تهدف إلى إعادة هيكلة الاقتصاديالقومى والعمل على تحقيق توازن اقتصادى داخلى وخارجى وإتخاذ ما يلزم بهدف تخفيف الآثار السلبية لسياسة الإصلاح الاقتصادى على الطبقات محدودة الدخل . وتعد زيادة مشاركة القطاع الخاص فى النشاط الاقتصادى أحد المحاور الأساسية فى إجراءات الإصلالح وتهدف إلى الحد من احتكار القطاع العام لمعظم جوانب النشاط الاقتصادى، ففى إقتصاد يسيطر فيه القطاع العام على الجزء الأكبر من الجهاز الإنتاجى يكون العلاج هو ما يعانيه هذا القطاع من إصلاح ككل .

٦ – وتشير الأرقام المتاحة إلى أن عدد الشركات التابعة لقطاع الأعمال العام قد بلغ (٣٩٩) شركة فى ١٩٩١/٦/٣٠ ، رأسمالها (٩,٣) مليار جنيه مصرى واحياطياتها ٧,٥ مليارا وبلغ إجمالى أصولا (١٤٨,٦) مليار[١٩] .

٧ – أن قطاع الأعمال قد ساهم بحوالى ٤٠,٦ ٪ من قيمة الإنتاج المحلى و ٤٠ ٪ من قيمة الناتج المحلى الاجمالى فى عام ١٩٩٢/٩١ ، كما بلغ حجم العمالة فى شركات القطاع العام (مليون وثلاثمائة ألف عامل) (١,٣٠٠,٠٠٠) بما نسبته (١٠٠ ٪) تقريباً من حجم العمالة على المستوى القومى[٢٠] .

وفى إطار هذه السياسة للإصلاح الاقتصادى أعد برنامج تفصيلى للخصخصة تم إعلانه فى يناير ١٩٩٣ [٢١].

٨ – بدأ الحوار الوطنى حول قضية نقل ملكية المشروعات العامة إلى القطاع الخاص ونظراً لأهمية هذه القضية وما ستحدثه من تغير جذرى فى البنية الاقتصادية والاجتماعية لمصر – كان من الطبيعى أن يحتدم الجدل حولها وتتصارع الإراء خاصة بين القوى الاجتماعية التى ستتأثر بها فى ضوء

الأوضاع التى تمر بها مصر[٢٢] .

وقد أثيرت قضايا كثيرة من بينها :

هل نجاح الإصلاح الاقتصادى يتطلب القضاء على القطاع العام .. ؟

وكان الرد على ذلك أن عملية الخصخصة لم تكن سياسات وإجراءات تملى من الحكومة ولكنها أداة من أدوات الإدارة فى إصلاح الهياكل التمويلية والتكنولوجية وتحويل الصناعات إلى صناعات متنافسة عالمياً[٢٣] فمصر - مثلها فى ذلك مثل أية دولة معاصرة لا تعيش فى انعزال عن النظام العالمى - فهى تتأثر تأثراً بالغا بالتغيرات الجوهرية التى تحدث فى العالم .

فكرة الدراسة وهدفها Study subject :

تناقش هذه الدراسة الآثار اجتماعية الناجمة عن توجه سياسى اقتصادى ومرحلة جديدة وحاسمة تمر بها مصر والمصريون ألا وهى نظام «الخصخصة» وهناك اتجاهات فى هذا الصدد .

(أ) الاتجاه الأول : المؤيد «للخصخصة» :

يذهب إلى أن توسيع قاعدة الملكية والخصخصة (بيع القطاع العام) بوصفها قضية وطنية تمثل مصلحة عامة، وتمثل أساساً لبناء اقتصادى سليم وقادر على أن يؤدى دوره فى توفير فرص العمل ورفع مستوى المعيشة والقيام بواجب الدولة نحو المواطنين فى مجالات التعليم والصحة والعدالة والأمن والاهتمام بالشباب.

ويؤكد هذا الاتجاه أن القضية ليست قضية فكرية وأيديولوجية بل هى قضية تصحيح للمسار الاقتصادى وحماية المال العام من الإهدار نتيجة لتراكم الخسائر لشركات القطاع العام وأعباء القروض الديون المحملة على كاهل شركات القطاع العام ومن ثم عدم قدرتها على القيام بمسئولياتها .

والحجج القوية التى يستند إليها هذا الاتجاه هى :

– إن الحكومة لا يمكنها بعد الآن أن تتحمل الخسائر التى تحققها مشروعات القطاع العام، لأن ذلك سيؤدى إلى نتيجة غير مرغوب فيها وهى :

أ – إما زيادة الضرائب لتمويل هذه الخسائر .

ب – أو الاقتراض من العالم الخارجى وبالتالى زيادة مديونيتنا للخارج .

– إن هذا الاتجاه يعد نظام «الخصخصة» بمثابة «عودة الروح» إذا جاز هذا التعبير، فإذا كان التأميم الذى تم بالأمس القريب اهتم بتحويل الملكية الخاصة إلى ملكية عامة عن طريق استبعاد رأس المال الخاص، فإن «خصخصة» اليوم تعنى تحويل الملكية العامة إلى ملكية خاصة .

ويعد هذا الاتجاه أن الخصخصة تعبر عن حالة قانونية لها أصولها وجذورها فى حين أن حركة التأميم تعبر عن حالة عامة وعن وضع ترغب السلطة من خلاله فرض قبضتها على كثير من المشروعات التى ترغب فى امتلاكها بتأميمها والسيطرة عليها، حيث أن التأميم يعنى نزع الملكية وهو «تنازل إجبارى» وإن تنوعت صوره وتباينت أشكاله فهو عبارة عن نزع حيازة الملكية الخاصة للأموال تقرره الدولة لتحقيق المصلحة العامة من وجهة نظر الدولة وما تدعيه من أجل فائدة المجموع [٢٤] .

بمعنى أن القطاع العام (من وجهة نظر المؤيدة للخصخصة) أصبح عجوزاً لا يقوى على مواجهة ومسايرة ركب التطور الاقتصادى . وإن مصر عليها ديون متراكمة تسددها ويعد ذلك تنشئ مؤسسات جديدة لتشغيل العمالة، وهى بذلك تهيئ المجتمع لما يسمى «بالاصلاح الاقتصادى» .

الاتجاه الثانى : وهو معارض للخصخصة :

يذهب هذا الاتجاه إلى أن مصر ستدفع الثمن غالياً لتنفيذ هذا البرنامج الواسع والمتسرع، خاصة فى ضوء السماح للأجانب بالشراء[٢٥] .

ويرد هذا الاتجاه على الحجة التى يستند إليها مؤيدو الخصخصة على النحو التالى :

١ – إن البيع (الخصخصة) سيؤدى إلى حرمان الدولة من الموارد الضخمة التى كانت تحصل عليها من وارد ملكيتها لمشروعات القطاع العام الناجحة – وهذا يؤدى إلى مزيد من العجز من ميزانية الدولة، وإنه إذا شاءت الحكومة أن تحافظ على وظائفها التقليدية (وهو أضعف الإيمان) وهى انفاقها على التعليم والصحة والاسكان والمرافق العامة، فإنه من الصعوبة بمكان أن تتجنب زيادة الضرائب لتعويض الموارد التى خسرتها نتيجة البيع، أو أن يتراجع دورها فى المجالات السابقة وهو الأمر الذى يضعف دور الدولة التنموى ويضعف من دورها الاجتماعى .

٢ – أما عن الديون الخارجية فإنها سوف تزداد فى المستقبل القريب، إذا اشترى الأجانب الشطر الأكبر من المشروعات المعروضة للبيع – ذلك أن الأجانب اذا تملكوا أصول القطاع العام سيتعمدون بطبيعة الحال إلى تحويل دخولهم وأرباحهم للخارج، ولابد أن ذلك سيؤثر سلباً على الدولة وبخاصة إذا كانت المشروعات المباعة تنتج للسوق المحلية وتستورد مواداً بسيطة ولا تسهم فى الصادرات – ومن ثم ستزيد الحاجة إلى الاستدانة من الخارج وتعود للوقوع مرة أخرى فى فخ الديون الخارجية، وما تجره من مشكلات فى ضوء الخبرة النظرية والعلمية قياساً على تجارب الخصخصة والبيع للأجانب التى تمت فى المكسيك والأرجنتين وتركيا وغانا وفنزويلا وسرى لانكا .. حيث كان لبيع مشروعات القطاع العام للأجانب أثر مدمر على استنزاف احتياطياتها الدولية وزيادة عجز ميزانياتها ومن ثم زيادة حاجتها للاقتراض .

٣ – وإن الأمر لا يقتصر على زيادة الضرائب وزيادة الديون الخارجية لمصر ولكن الأخطر والأهم من ذلك هو عودة رأس المال الأجنبى على مقدرات البلاد ومؤسساتها الصناعية والتجارية والمالية وهو خطر لا يجوز الإقلال من شأنه حيث

إن الحكومة لم تحدد المجالات المسموح بأن يتملك الأجنبى فيها وما هى المجالات التى لا تجوز له – وبالإضافة إلى ذلك لم تضع الحكومة حدوداً لنسب المشاركة الأجنبية، وتركت الاحتمالات قوية لأن يتملك الأجنبى المشروع المباع بكاملة (بنسبة ١٠٠ ٪) وهو له مخاطره التى تتمثل فى الاحتكار الأجنبى وإلغاء «التمصير» الذى يعد من أحد الإنجازات فى نضال الشعب المصرى حيث أن هناك علاقة وثيقة بين من يملك الثروة والسلطة . ولقد عانت مصر الكثير من قبل ثورة يوليو ١٩٥٢(٢٦) .

٤ – يرى معارضو الخصخصة أنه بفضل القطاع العام تحولت مصر من دولة ضعيفة تعانى من الاحتلال والاستعمار إلى دولة تعتمد على نفسها . وأنه لولا القطاع العام لما أمكن مصر من أن تدخل حرب أكتوبر وتحقق هزيمة للجيش الإسرائيلى وأن القطاع العام هو الذى مكن النظام السياسى من تجديد مصر وإعادة بناء النظام الاقتصادى .

٥ – قد يستريح النظام السياسى حالياً ببيع القطاع العام ولكن الثمن الذى سوف يدفعه فى المستقبل سوف يكون ثمناً غالياً، وإن أعتقاد بعض المطالبين بأيديولوجية النظام الرأسمالى ويشاركهم بطبيعة الحال صندوق النقد الدولى والبنك الدولى والدول الدائنة لمصر وجهابذة نادى باريس، ويذهبون إلى أن البيع هو أحد الحلول الناجحة لأزمة الديون الخارجية فى ضوء استراتيجية مبادلة الديون بملكية أصول القطاع العام – فإن بيع القطاع العام يضعف النظام ولا يقويه .

٦ – يرى المعارضون لنظام الخصخصة، أنه إذا كان البيع يسبب خسارة شركات القطاع العام، فلماذا إذن تقوم الحكومة ببيع الشركان الناجحة التى تحقق موارد مستمرة الدولة ولماذا لا تبيع الشركات الخاسرة فقط، فالذى يحدث أن تباع الشركات الناجحة قبل الخاسرة .

٧ – إن تبرير بيع مشروعات القطاع العام لتجنيب الخسائر يفترض حتماً

أن القطاع العام فى مجمله يخسر، وهذا أمر غير صحيح، فإن القطاع العام فى مجموعة هو جملة مشروعاته الصناعية والزراعية والخدمية والمالية والسياحية تحقق فائضاً بالمليارات للدرلة . حقاً إن المشكلات التى يعانى منها القطاع العام كثيرة ومسئولة عن تدنى عوائده أو تحقيقه لبعض الخسائر مثل : العمالة الزائدة التى تفرضها الحكومة – الأسعار الجبرية المنخفضة على منتجاته – ذهاب الفائض الاقتصادى الذى كان يحققه إلى ميزانية الدولة – حرمانه من إعادة تجديد أصوله أو توسع طاقاته الإنتاجية – ضعف كفاءة الادارة .

وإن الشطر الأكبر من هذه المشكلات لم يعد لها وجود الآن (على حد قول مؤيدى القطاع العام) وتحول كثير من الشركات التى كانت تحقق خسارة إلى شركات تحقق أرباحاً، وإن معظم هذه الخسائر سببها الرئيسى ليس طبيعة الملكية وإنما السياسة الاقتصادية التى طبقت فى الماضى القريب ووضعت هذه الشركات فى أوضاع مالية (مثل زيادة أسعار الفائدة – أرتفاع أسعار الطاقة والوقود بمعدلات هائلة وسريعة – زيادة أسعار المواد الخام – المنافسة غير المتكافئة مع القطاع الخاص المحلى – ومع السلع المستوردة المماثلة ..الخ)

وهذه هى المشكلات نفسها التى يعانى منها القطاع الخاص ولهذا يطالب القطاع الخاص الآن بإعادة النظر فى هذه السياسات .

ويخلص هذا الاتجاه المناهض للخصخصة إلى أنه لا يهم فى العملية الإنتاجية أن تكون وسائل الإنتاج فى يد الدولة أو فى يد القطاع الخاص – وإنما المهم أن تكون فى يد إدارة ناجحة وعملية – فلا دخل لنوع الملكية – وما إذا كانت عامة أو خاصة وإنما الأساس فى الربح والخسارة هو نوع الإدارة .

ثالثاً : المحددات والموجهات النظرية :

١ – مفهومات الدراسة : Concepts

لعل المفهوم المحورى فى هذا الصدد هو «الخصخصة» Privatizationوقد

بات يتردد كثيرا فى هذه الآونة الزمنية نظراً لما تنهجه مصر من توجه إقتصادى وتحول بعض مؤسسات القطاع العام إلى قطاع خاص، وعكس الخصخصة أو التخصيص التأميم أو التعميم . Nationalization .

والمعنى اللغوى للمفهوم :

خصص الشيئ أى جعله خاصاً، اختص الشئ بمعنى خص، خص به، تخصص به، أى انفرد به والخاصية نسبة إلى الخاصة، الخصيص الأخص من الخاص، والخصية بمعنى الخاصة أو الخاصية والخصوصية تعنى خاصية الشئ، الخصيصة ،الصفة التى تميز الشئ وتحدده وجمعها خصائص والخصيص نقيض العموم(٢٧) .

أي أن الخاصة خلاف العامة، من تخصه لنفسك، وخصه بكذا أعطاه شيئاً كثيراً، وخصه بالشئ يخصه وخصوصاً وخصوصه وخصيصاً، وخصه واختصه أى أفرده به دون غيره (٢٨). ولعل استخدام مفهوم «الخصخصة» يعد أدق من اصطلاح التخصيص الذى يشمل الخصخصة وغيرها كتخصيص شئ بشئ أو التوجيه إلى التخصيص فضلاً عن انتشاره أكثر من الدراسات الاجتماعية والاقتصادية والقانونية، هذا ونجد أن أساتذة اللغة العربية لا يفضلون لفظ الخصخصة على اعتبار إنه ليس وارداً فى المعاجم اللغوية، ويعدون اللفظ الأصح هو التخصيص .

وهنا أشير إلى أن بعض الاقتصاديين غير المويدين لهذا الاتجاه يعترضون على لفظ «الخصخصة ويميلون إلى أن يترجمون Privatization لا على أنه الخصخصة ولا التخصصية وإنما على أنه (نزع الملكية العامة) على أساس أن كلمة نزع فيها عنصر الإملاء الخارجى لهذه السياسة .

٢ – فروض الدراسة Hypotheses :

تعتمد الدراسة الراهنة على ثلاث فروض أساسية على النحو التالى : –

١ – ترتبط الخصخصة ارتباطاً طردياً بالنسق السياسى .

٢ – ترتبط الخصخصة ارتباطاً طردياً بالنسق الاقتصادى .

٣ – ترتبط الخصخصة ارتباطاً طردياً بالنسق الاجتماعى

وهنا نجد أن بعض الفروض تستنتج من بعضها .

٣ – المنهج وطرق أدوات الدراسة Mrthodologh and Instruments :

لعل المنهج المتناسب مع الدراسة الراهنة وهى الآثار الاجتماعية للخصخصة على العاملين بالقطاع العام، هو المنهج الوصفى Descriptive Method الذى يهدف إلى رصد الحقائق والبيانات عن أوضاع العمالة المصرية التى تعيش فترة قلق وترقب لمصيرهم فى ظل الخصخصة، وخاصة فى هذه الفترة الحاسمة من تاريخ مصر وتغير التوجه الاقتصادى وما يترتب عليه من آثار إجتماعية متلازمة تؤثر على العمالة المصرية .

طرق وأدوات الدراسة :

مصادر جمع البيانات : لقد جمعت بيانات الدراسة من مصدرين هما :

المصدر الأول :

إن هذا الموضوع وهو الخصخصة جديد لم تظهر عنه كتب ومؤلفات كثيرة استعين بها وإنما كان اعتمادى الأكبر على الندوات والحوارات وبعض المقالات من المتخصصين الاقتصاديين والمفكرن من المؤيدين والمعارضيين، حيث أن قضية الخصخصة شغلت وما تزال تشغل الرأى العام كله، بل إن كل أسرة فى المجتمع المصرى تتأثر بهذه القرارات السياسية والاقتصادية الاجتماعية .

المصدر الثانى :

جمعت البيانات من نماذج واقعية من العاملين بشركةمن شركات القطاع العام التى يجرى عليها نظام (الخصخصة) وهى (شركة النصر للاستيراد

والتصدير) وهى تابعة لشركة القطن والتجارة الدولية وهى شركة قابضة مساهمة مصرية تأسست عام ١٩٦٢ رأس مالها يتحدد بـ(٢٠مليون جنيها) موزع على ٢٠٠ ألف سهم القيمة الرسمية للسهم ١٠٠جنيه مملوكة ملكية كاملة للشركة القابضة للقطن والتجارة الدولية (٣١).

غرض الشركة :

القيام بكافة عمليات استيراد وتصدير السلع بكافة أنواعها وأعمال الوكالة التجارية عن الشركات المحلية والأجنبية وأعمال التجارة الداخلية والتوزيع – ولها فى سبيل تحقيق ذلك إن تقوم بنفسها أو الاشتراك مع غيرها فى إنشاء وحدات صناعية لخدمة أغراض الشركة، كما لها فى سبيل تحقيق غرضها أن تقوم بعمليات الإعلان والنشر والدعاية فى الداخل والخارج – ويجوز للشركة أن تشترك مع الجهات التى تزاول أعمالاً شبيهة بأعمالها، وللشركة (٧) مكاتب داخل الجمهورية و (٢٧) فرعاً ومكتباً فى أفريقيا واسيا وأوربا ومعظم هذه الفروع بأفريقيا .

وبلغ عدد العاملين بالشركة فى تاريخ ١٩٩٦/٦/٣٠ (١٥٦٧) عاملاً .

وتقوم الشركة بتصدير (الأرز – ومخلفات البنجر والمولدات الكهربائية والملابس والبنطلونات والقمصان والسيراميك وخلافه) وتقوم باستيراد : متنوعات إستهلاكية (قطع غيار ثلاجات وسلع نباتية – ومتنوعات غذائية (مثل العدس) وجلوكوز وسكر واللحوم والأسماك وسلع هندسية (غسالات) .

جمعت البيانات من نماذج واقعية لعينة من (دراسة الحالة) بالإضافة إلى الحوار – والمناقشة مع الحالة نفسها مما أتاح لى معرفة الآراء الحقيقة لهم وسبر أغوارهم وفتح صدورهم وإزاحة ما يجيش فى نفوسهم من الحيرة والقلق وخاصة فى هذه الفترة الزمنية حيث لم يتم بيع (شركة النصر للاستيراد والتصدير) ولم يشعروا بعد بالاستقرار إن بعض دراسات الحالة كانت تذكر أن كل واحد منهم

أصبح يبحث عن عمل آخر فى أي مكان آخر، وكل يفعل ذلك متكتماً حيث لم يستقر وضع الشركة حالياً ولم يعرفوا بعد من الذى سيشتريها .. وما مصيرهم بعد بيع الشركة .. فهم بالفعل يعيشون فترة قلق وإنتظار، وأنوه هنا إلى إن الهدف ليس تقديم دراسة إحصائية، وإنما دراسة سوسيولوچية لعدد من الحالات التى افترض أنها حاملة لأكبر عدد ممكن من خصائص الظاهرة والتى تلفت النظر إلى أبعاد الظاهرة وتشابكاتها ومصاحباتها ولاتجاهات الكثير من العمالة المصرية .

٥ - دليل دراسة الحالة :

١ـ خصائص الحالة : الحالة التعليمية - المهنة - الدخل الشهرى - الحالة الاجتماعية - عدد الأولاد - الأعتماد على مصادر أخرى للدخل .

٢ - بيع القطاع العام :

أسباب الموافقة، أو أسباب عدم الموافقة - والموافقة على بيع القطاع العام بشروط معينة أو عدم الموافقة حتى ولو بشروط .

٣ - الشركات المطروحة للبيع :

رأيه فى ماذا تتبع الحكومة ولمن تبيع القطاع العام .

٤ - أين تذهب حصيلة البيع :

٥ - نتائج بيع القطاع العام : من وجهة نظر دراسة الحالة وهل هى إيجابية أم سلبية - وما هذه النتائج الإيجابية وما النتائج السبيلة .

٦ - ما أثر الخصخصة على البطالة بعد عمليات الحالات .

٧ - ما أوضاع العمالة المصرية بعد عمليات الخصخصة .

٨ - ما مغريات المعاش المبكر وإعطاء المكافآت .

٩ - البيع للمستثمرين الأجانب - هل سيكون له إيجابياته أم كله سلبيات من وجهة نظر الحالة، وما هذه الإيجابيات والسلبيات .

الدراسة و٢٠٪ وقعوا فى الفئة العمرية من ٤٠ سنة إلى أقل من ٥٠ سنة أما الفئات العمرية الصغيرة من الحالات

وهى أقل من ٣٠ سنة بلغت ١٠ ٪ فحسب .

فالتخوف والمقاومة لنظام الإصلاح الاقتصادى يرتبط طردياً مع الفئات العمرية الكبيرة .

٧ ـ عدد الأولاد :

ربع حالات الدراسة لديهم اثنان من الأبناء، و٢٠ ٪ لديهم ثلاثة أبناء أما بقية دراسات الحالة، ٥ ٪ منهم لديهم إبن واحد والنسبة نفسها من الحالات لديهم أربعة أبناء أو خمسة أبناء، و٤٠ ٪ من الحالات ليس لديهم أبناء .

بمعنى أن معظم حالات الدراسة يتحملون عبء إعاشة أسرهم فى ظروف ليست ميسرة بالدرجة الكافية .

٨ – الاعتماد على مصادر أخرى للدخل :

٨٠ ٪ من الحالات لايمتلكون غير المرتب، ١٥ ٪ منهم ثلاث حالات لديهم عقار وحالة واحدة لديها أرض . بمعنى أن معظم الحالات لا يمتلكون غير مرتبهم وهنا ننوه إلى أنه لو ترك الواحد عمله فلن يجد ما يسد رمقه هو وأسرته .

قضايا أساسية فى الدراسة الراهنة :

١ – بيع القطاع العام :

الموافقة على بيع القطاع العام

نعم	٪	لا	٪	مجـ	٪
٥	٢٥ ٪	١٥	٧٥ ٪	٢٠	١٠٠

الموافقة على بيع القطاع العام بشروط

موافق بشروط		غير موافق ولا حتى بشروط	
ك	٪	ك	٪
١١	٥٥ ٪	٩	٤٥

وهنا نجد أن ٥ حالات غاية فى التشدد ولا يوافقون ولايناقشون مجرد قضية البيع

أسباب الموافقه وعدم الموافقة على بيع القطاع العام :

أسباب الموافقة وعدم الموافقة على بيع القطاع العام	عدد الحالات	النسبة المئوية
١ – أسباب الموافقة :		
أ – الحكومة لا يمكنها تحمل الخسائر التى تحققها مشروعات القطاع العام	١	٥٪
ب – ستلجأ الحكومة إلى الاقتراض من العالم الخارجى وتزيد من مديونيتنا للخارج	١	٥٪
جـ– ستلجأ الى زيادة الضرائب على الأفراد	٢	١٠٪
د – أسباب أخرى (لا طلاق حرية المنافسة والإنتاج)	١	٥٪
٢ – أسباب عدم الموافقة :		
أ – القطاع العام سند مصر .	٨	٤٠٪
ب – عدم الموافقة على بيع القطاع العام من أجل إعادة البنية التحتية ونقل مصر إلى العالم الحديث .	٧	٣٥٪
حـ– حرمان الدولة من مواردها الضخمة .	٧	٣٥٪
د – خطر عودة رأس المال الأجنبى	٧	٣٥٪
هـ– أسباب أخرى مثل (تقويم الأصول الثابتة كالأراضى وخلافه أقل من الحقيقة بكثير) .	١	٣٥٪

شروط بيع القطاع العام :

شروط بيع القطاع العام	عدد الحالات	النسبة المئوية
أ – عدم بيع المرافق الحيوية لمصر .	١٠	٪٥٠
ب – عدم البيع للأجانب .	٦	٪٣٠
حـ– البيع للأجانب بالمساهمة مع المصريين	٤	٪٢٠
د – لابد من إشتراك العمالة المصرية فى الاكتتاب لشراء أسهم .	٨	٪٤٠
هـ– أسباب أخرى مثل مساعدة العمالة الفقيرة لتسهيل مهمتها فى شراء أسهم فى الشركات التى تعمل بها .	٣	٪١٥

ونلاحظ هنا أن الحالة الواحدة لها أكثر من رأى فى ذلك .

القضايا الأساسية فى الدراسة الراهنة :

(أ) قضية بيع القطاع العام :

وافق على بيع القطاع العام ربع الحالات فحسب ـخمس حالات) ورفض ٧٥٪ من الحالات (١٥ حالة) بيع القطاع العام وكان سبب المرافقة هو أن الحكومة لا يمكنها تحمل الخسائر التى تحققها مشروعات القطاع العام، وكان ذلك رأى حالة واحدة من الحالات وحالة أخرى ذهب صاحبها إلى أنه (ستلجأ الحكومة إلى الاقتراض ستزيد مديونية مصر للخارج)

وكان رأى ١٠٪ من الحالات (حالتين) إلى أن الدولة ستلجأ مضطرة إلى زيادة الضرائب على الأفراد .

وهناك حالة واحدة توافق على بيع القطاع العام لإطلاق حرية المنافسة والإنتاج ويذهب صاحبها «كيف نجعل من لا يملك يملك وهذا هو الأساس

لأن المشكلة إدارية بحتة – فعندما يكون هناك صاحب المال فسيتم التصرف واستثماره لتحقيق أقصى عائد على هذه الاستثمارات ولا مجال للمحسوبيات والتجاوزات وخلافه وإن المال السايب يعلم السرقة» .

عدم الموافقة على جميع القطاع العام :

نجد أن نسبة كبيرة وهى ٤٠ ٪ من الحالات قالوا أن القطاع العام هو سند مصر، ـأما بقية الحالات غير الموافقة على بيع القطاع العام لأسباب أخرى منها أن القطاع العام هو الذى مكن النظام السياسى من إعادة بناء البنية التحتية ونقل مصر إلى العصر الحديث (وهذا لن يتأتى ببيع القطاع العام)، وأسباب أخرى وهى أن البيع يعد حرمان الدولة من مواردها الضخمة، كما أن بعض دراسات الحالة متخوفون من خطر عودة رأس المال الأجنبى وهناك حالة يذهب صاحبها إلى أن (تقويم الأصول الثابتة كالأراضى وخلافه أقل بكثير من الحقيقة)

بيع القطاع العام ولكن بشروط :

بالنسبة لمسألة الموافقة على بيع القطاع العام بشروط، ركز (٥٥ ٪) من الحالات (١١ حالة) على أنهم يوافقون بشروط معينة، وفى المقابل ٤٥ ٪ من الحالات (٩ حالات) منهم (٥ حالات) لم يوافقوا حتى مناقشة أيه قضية خاصة بالبيع أو بحصيلة البيع وكان موقفهم غاية فى التشدد، وبالنسبة للموافقين على بيع القطاع العام بشروط، كانت تتمثل الشروط فى عدم بيع المرافق الحيوية لمصر، وأصر على ذلك (١٠ حالات) ٥٠ ٪ من الحالات، كما أصر (٣٠ ٪) من الحالات (ست حالات) على عدم البيع للأجانب وهناك حالة واحدة فحسب ذكر صاحبها «أنه يمكن البيع للأجانب بشروط سيادية تحافظ على سيادتنا، عل أرضنا ومواردنا وعملنا» . وكانت أقل الشروط موافقة هو الشرط الخاص بالبيع للأجانب بالمساهمة مع المصريين حيث ذكر ذلك (٢٠ ٪) من الحالات (أربع حالات) فحسب كما ذكر (٤٠ ٪)من الحالات (٨ حالات) على إشراك العمالة

المصرية فى الاكتتاب العام لشراء أسهم فى الشركة التى يعملون بها . وكان هناك تعاطف كبير . حيث ذكرت بعض الحالات أنه (يجب مساعدة العمالة المصرية الفقيرة لتسهيل مساهمتها فى الاكتتاب ولشراء أسهم فى الشركات التى يعملون بها) .

وهناك آراء أخرى مثل «إن بيع القطاع العام سيزيد من حدة الهوة والفوارق الاجتماعية» وحالة أخرى ذهب صاحبها إلى أنه (يجب عدم احتكار القطاع الخاص لكل موارد الدولة لابد من التوازن بين القطاع العام والقطاع الخاص)، وفى مقابل ذلك نجد أن هناك حالة رأى صاحبها أنه (يجب ترك حرية السوق .. لأن السوق عرض وطلب مع تفرغ الدولة للتخطيط الاستراتيجى لتحقيق الهدف الأساسى للمجتمع) .

(٣) ماذا تبيع الحكومة :

الشركات المطروحة للبيع :

ماذا تبيع الحكومة	عدد الحالات	النسبة المئوية
١ – تبيع الشركات الناجحة التى تحقق مكاسب	٢	٪١٠
٢ – تبيع الشركات الخاسرة	٦	٪٣٠
٣ – تبيع الشركات الخاسرة بعد إسقاط الديون وتخفيض عدد عمالها .	٥	٪٣٥
٤ – البيع للمشروعات غير الحيوية لمصر والاحتفاظ بملكية المشروعات ذات الأهمية الإستراتيجية لمصر	٩	٪٤٥
٥ – لاتنجذب الدولة وراء الخصخصة والتأنى فى تطبيقها	٧	٪٣٥
٦ – أخرى تذكر		
لمن تبيع القطاع العام		
١ – البيع للأجانب	لا يوجد	–
٢ – البيع عن طريق الاكتتاب فى الأسهم للمصريين فقط	١٣	٪٦٥
٣ – البيع للأجانب ولكن تحتفظ الدولة بملكية المشروعات الاستراتيجية لمصر .	٣	٪١٥
٤ – لمن يستطيع الشراء مصريين أو أجانب	١	٪٥
٥ – أخرى تذكر .	١	٪٥

	عدد الحالات	النسبة المئوية
أين تذهب حصيلة البيع		
١ – تمويل عجز ميزانية الحكومة	٣	٪١٥
٢ – سداد ديون مصر	٢	٪١٠
٣ – تحسين المرافق والخدمات	٨	٪٤٠
٤ – بناء مصانع جديدة	١٣	٪٦٥
٥ – ستضيع حصيلة مواردنا القومية هباءً	–	–
٦ – أخرى تذكر .	–	–
(٥ حالات لم ترضى مجرد المناقشه فى مسألة البيع أو حصيلة البيع أو مناقشة أيه قضايا خاصة بالبيع أو نتائجه)		

(٣) ماذا تبيع الحكومة :

أ – ذهب ٤٥٪ من الحالات (تسع حالات) إلى أن البيع يكون للمشروعات غير الحيوية والاحتفاظ بملكية المشروعات ذات الأهمية الاستراتيجية لمصر .

ب – ٣٥٪ من الحالات (سبع حالات) ركزوا على أن الدولة لا تنجذب وراء الخصخصة ويجب التأنى فى تطبيقها .

حـ– ٣٠٪ (ست حالات) ركزوا على أن الدولة عليها أن تبيع الشركات الخاسرة .

د – ٢٥٪ (خمس حالات) ركزوا على أن الدولة تبيع الشركات الخاسرة بعد إسقاط الديون وتخفيض عدد عمالها، ونجد أن هناك حالة اعترضت على تخفيض عدد عمال الشركة المباعة .

(٤) لمن تبيع القطاع العام :

أ – إن ٦٥ ٪ من حالات الدراسة (١٣ حالة) ركزوا على أن البيع يكون عن طريق الاكتتاب فى الأسهم للمصريين فقط .،

ب – هذاولم توافق ولا حالة من حالات الدراسة على البيع للأجانب ويبدو أن هناك حساسية شديدة من البيع للأجانب .

حـ– ١٥ ٪ من الحالات (٣ حالات) وافقت على البيع للأجانب ولكن تحتفظ الدولة بملكية المشروعات الحيوية والاستراتيجية لمصر .

د – حالة واحدة فحسب ذكر صاحبها أنه من الممكن بيع الأسهم للمصريين والأجانب معاً .

بمعنى أن كل حالات الدراسة حتى الحالات الموافقة على بيع القطاع العام لاتوافق على البيع للأجانب بمفردهم . وهناك حالة ذكر صاحبها «عدم الاعتماد الكلى على بيوت الخبرة الأجنبية فى أخذ قرارات البيع ويجب الاعتماد على خبراء مصر المخلصين فى هذا الصدد .

(٥) حصيلة البيع : (أين تذهب حصيلة البيع) :

أ – لقد إعترض (خمس حالات) ٢٥ ٪ من الحالات ولم يوافقوا حتى على مناقشة أى قضايا فى مسألة البيع أو حصيلة البيع أو نتائجه .

ب – ٦٥ ٪ من الحالات (١٣) حالة ركزوا على بناء مصانع جديدة

حـ– ٤٠ ٪ من الحالات (٨ حالات) طالبوا بتحسن المرافق والخدمات .

د – حالتان فحسب (١٠ ٪) هى التى طالبت بأن تذهب حصيلة البيع لسداد ديون مصر .

هـ– ثلاث حالات (١٥ ٪) ركزت على تمويل عجز ميزانية الحكومة .

(٦) نتائج بيع القطاع العام :

	عدد الحالات	٪
ايجابية	٥	٪٢٥
سلبية	١٢	٪٦٠
إيجابية وسلبية	٣	٪١٥
النتائج الإيجابية		
١ – تحسن ظروف العمل	٢	٪١٠
٢ – زيادة الإنتاج وتحسينه	٦	٪٣٠
٣ – زيادة الرعاية الاجتماعية والصحية للعاملين	٢	٪١٠
٤ – نجاح برامج الخصخصة نجاح للاقتصاد المصرى فى مواجهة المتغيرات الجديدة إقليمياً وعالمياً .	٤	٪٢٠
النتائج السلبية		
١ – تصفية الصناعات المهمه	٨	٪٤٠
٢ – ارتفاع الأسعار	١٢	٪٦٠
٣ – ارتفاع نسبة البطالة	١٣	٪٦٥
٤ – يتم تسريح العمال وتشريدهم	١٢	٪٦٠
٥ – زيادة الفقر والحرمان	١١	٪٥٥
٦ – أسباب تذكر	١	٪٥

(عمولات لكبار ورجال الدولة من وراء بيع هذه الشركات ويجب فرملة كيفية تفادى هذه السلبيات) .

نتائج بيع القطاع العام :

٦٠٪ من حالات الدراسة (١٢ حالة) يرون أن نتائج بيع القطاع العام سلبية، و٢٥٪ (٥ حالات) يرون أنها إيجابية . ثلاث حالات فحسب يرون أن لها

شقين شق سلبى وشق إيجابى أى أنها مزيج من النتائج الإيجابية والسلبية معاً .

أ – النتائج الإيجابية :

هناك ست حالات (٣٠٪) عدت النتائج الإيجابية للخصخصة هى زيادة الإنتاج وتحسينه .

وأربع حالات (٢٠٪) ركزوا على أن نجاح برامج الخصخصة هو ضمان لنجاح الاقتصاد المصرى فى مواجهة المتغيرات الجديدة إقليمياً وعالمياً، مع تحفظ (حالة واحدة) وركز صاحبها على أن (يتم تطبيق الخصخصة بصورة سليمة وبترو وعدم هرولة) وحالتان (١٠٪) ركزتا على أن نتائج الخصخصة تتمثل فى زيادة تحسن ظروف العمل، كما ذهبت حالتان من حالات الدراسة أيضاً (١٠٪) إلى أن نتائج الخصخصة تبرز فى زيادة الرعاية الاجتماعية والصحية وستنعكس على ظروف العاملين .

ب – النتائج السلبية :

فى المقابل نجد أن (١٣ حالة) ٦٥٪ من الحالات منزعجون ويعتبرون أن نتائج الخصخصة المباشرة هى ارتفاع نسبة البطالة، و٦٠٪ من الحالات (١٢ حالة) قرروا أنه سيترتب على الخصخصة ارتفاع الأسعار، والنسبة نفسها (٦٠٪) (١٢ حالة) ركزوا على أنه يتم تسريح العمال وتشريدهم . وكذلك نجد أن ١١ حالة (٥٥٪) من الحالات يتوقعون زيادة الفقر والحرمان، وركز ٨ حالات (٤٠٪) من الحالات على أنه يتم تصفية الصناعات الوطنية المهمه هذا، بالإضافة إلى أن هناك حالة ذكرت (أن هناك عمولات لكبار ورجال الدولة من وراء بيع هذه الشركات ويجب معرفة كيفية تفادى هذه السلبيات .

علاقة الخصخصة بالبطالة :

لقد ركز ٧٠٪ من حالات الدراسة (١٤ حالة) على أن الخصخصة تزيد من طابور البطالة، وفى المقابل ٢٥٪ من الحالات (٥حالات) تقر بأن الخصخصة

تعطى فرصة لإنشاء مشروعات جديدة وقروض استثمارية جديدة .

وحالتان فحسب ترى أن الخصخصة ترفع من مستوى المعيشة، وقد عارض هذا الرأى (حالة) ذهب صاحبها إلى أنه إذا كانت الخصخصة ترفع من مستوى المعيشة فذلك، (للقليل حيث إن التقنية الحديثة سبب فى زيادة البطالة) .

وهناك حالة صاحبها متشدد فى هذا الصدد وذكر أن «الهدف العام من الخصخصة زيادة عدد الفقراء فى مصر وتجويع مصر» .

أوضاع العمالة المصرية فى ظل نظام الخصخصة

ما مصير العمالة المصرية بعد الخصخصة أين ستذهب	عدد الحالات	٪
١ـ سيكون هناك فرصة أكبر للاشتغال فى المصانع الجديدة الى تنشأ .	٥	٢٥٪
٢ – لم يجدوا أعمالاً تتناسب مع قدراتهم .	١١	٥٥٪
٣ – المدن الجديدة لازالت محتاجة للأيدى المصرية الشابة .	٢	١٠٪
٤ – الأجيال القادمة ستعانى من البطالة بصورة أقوى	٥	٢٥٪
مغربات المعاش المبكر :		
١– البعض يفضلون ذلك وخاصة فوق سن ٥٥ سنة	٦	٣٠٪
٢ – ستزاد البطالة أكثر وسيزداد عدد المشردين	٤	٢٠٪
٣ – تساعد العمال (المكافأة) فى تدبير شئون أسرهم ومساعدة أبنائهم	٥	٢٥٪
٥ – تزول المكافأة سريعاً ويعجز العامل عن وجود عمل آخر .	١٤	٧٠٪
٦ – لا يمكن إعادة تشغيل الكم الهائل من العمال بعد تشريدهم .	٤	٢٠٪

ما مصير العمالة المصرية بعد الخصخصة أين ستذهب	عدد الحالات	٪
٦ـ أسباب أخرى (يعلم الله حيث خلقنا لنعمل)	١	٥٪
بيع القطاع العام للمستثمرين الأجانب :		
١ – يقومون بمشروعات تنموية فى مصر .	٦	٣٠٪
٢ – يحولون إنتاجهم إلى دولهم .	٤	٢٠٪
٣ – يقومون بمشروعات استهلاكية تدر الربح ولاتبنى مصر .	٢	١٠٪
٤ – يستغلون العمالة المصرية أقصى استغلال	١٠	٥٠٪
٥ – دول كثيرة تقوم على نظام الخصخصة وتعد من الدول المتقدمة .	–	
٦ – لم تحدد الدولة المجالات التى لا يجوز البيع فيها للأجانب وهذا خطر على الأمن القومى	٢	١٠٪
٧ – ليس من المتوقع أن تكن هناك هجمة من الاستثمار الأجنبى لشراء القطاع العام .	٢	١٠٪
٨ – استحواذ الأجانب على الجزء الأكبر من الشركات المباعة ومن ثم تحكمهم فى الاقتصاد المصرى .	١١	٥٥٪

(٧) أوضاع العمالة المصرية فى ظل الخصخصة :

أ – لقد ذكرت حالة ذهب صاحبها إلى أن أوضاع العمالة المصرية فى ظل الخصخصة «نيلة، ستذهب إلى الشارع، لاعمل لها» وكان صاحبها منفعل ومنزعجاً عندما تحدثت معه فى هذا الصدد وقال (تحبى اكتب لك إسمى ..) كتابة أنه يعبر عن رأيه بصراحة ولايخاف من البوح به.

ب – ركزت ١١ حالة (٥٥٪) من الحالات على أن العمال لن يجدوا أعمالاً تتناسب مع قدراتهم .

حـ- خمس حالات (٢٥٪) ركزوا على أن الأجيال القادمة ستعانى من البطالة بصورة أقوى من الوقت الحالى، وفى المقابل خمس حالات (٢٥٪) تؤكد على أن الخصخصة تتيح فرصة أكبر للاشتغال فى المصانع الجديدة التى ستنشأ ،

هناك حالتان (١٠٪) ذهبت أيضاً إلى أن المدن الجديدة استوعبت عمالة كثيرة ولازالت محتاجة للأيدى المصرية الشابة .

بمعنى أن ٨٠٪ من الحالات منزعجة من زيادة البطالة .

(٨) مغريات المعاش المبكر :

بالنسبة لصرف مكافآت للعاملين وإغرائهم على الخروج على المعاش المبكر، فنجد ما يلى : -

أ - رأى (١٤ حالة) ٧٠٪ من الحالات أن المكافأة ستزول سريعاً ويعجز العامل بعد ذلك عن وجود عمل آخر .

ب - هناك ٤ حالات (٢٠٪) غير متفائلين ويركزون على أن البطالة ستزداد أكثر ويزداد عدد المشردين وهناك ٤ حالات أخرى (٢٠٪) ركزوا على أنه كيف يمكن تشغيل الكم الهائل من العمال بعد تشريدهم .

حـ- وفى المقابل نجد أن هناك ست حالات (٣٠٪) ترى أن المعاش المبكر والحصول على المكافأة عمل إيجابى وخاصة بالنسبة للسيدات وبصفة خاصة فوق سن ٥٥ سنة .

وهناك خمس حالات (٢٥٪) يركزون على أن المكافأة تساعد العمال فى تدبير شئون أسرهم ومساعدة أبنائهم وتحكى هذه الحالات أن زميله لهم قد طلبت خروجاً من العمل بنظام «المعاش المبكر» وبعد أن أخذت الماكفأة بالفعل ومكثت شهراً كاملاً فى منزلها، ازدادت حالتها المعنوية سوءاً وردتّ المكافأة مرة أخرى بالإضافة إلى فوائد البنك على هذا المبلغ واستلمت عملها مرة أخرى . ويذهبون إلى أن الشركة تعطى مدة ٦ ستة أشهر للعامل وله الحق فى أن يرجع مرة أخرى

فى قراره بالنسبة للمعاش المبكر

كما ذكرت بعض الحالات «أن كل الذين أخذوا مكافأة مالية وطلبوا المعاش المبكر، لم يستلموا المكافأة فى أيديهم ولم يرجعوا بها إلى منازلهم، بل قبضوا المكافأة من شباك البنك ووضعوها فى الشباك الآخر وديعة بفوائد، لأنهم يشعرون أن هذه المكافأة هى سندهم فى الحياة إلى أن يموتوا» .

وهناك حالة أخرى كان صاحبها يشعر بالأسى حيث ذكر «يعلم الله حيث خلقنا لنعمل» .

وفى هذه الشركة يعطون العامل مكافأة شهر عن كل سنة قضاها فى العمل على المرتب الأساسى .

(٩) بيع القطاع العام للمستثمرين الأجانب :

أ – أن ٥٠ ٪ من الحالات (عشر حالات) يركزون على أن البيع للمستثمرين الأجانب يجعلهم يستغلون العمالة المصرية أقصى استغلال .

ب – هناك (٤ حالات) ٢٠ ٪ يركزون على تحويل الأجانب المستثمرين إنتاجهم إلى دولهم ولن يفيدوا مصر .

حـ– وهناك (حالتان ١٠ ٪ ركزوا على أن المستثمرين الأجانب يقومون بمشروعات استهلاكية تدر الربح عليهم ولكن لا تبنى مصر .

د – وهناك (حالتان ١٠ ٪ تركز على أن الدولة لم تحدد المجالات المسموح بأن يتملك الأجنبى فيها وما هى المجالات التى لا يجوز له ، وهذا أمر خطير على الأمن القومى لمصر، حتى نسبة الملكية للأجانب بالنسبة للمشروعات المباعة ولم تحددها الدولة وهذا أمر له خطورته .

هـ– كما ركزت (١١ حالة) ٥٥ ٪ من الحالات على أن الخصخصة تؤدى إلى استحواذ الأجانب على الجزء الأكبر من الشركات المباعة ومن ثم تحكمهم

فى الاقتصاد المصرى.

و – وقد تحفظت حالة على ذلك وأيدت ذلك (.. إذا لم يحسن التصرف فى الشركات المباعة مع إعطاء الأولوية للمستثمر المصرى) .

ز – وفى المقابل هناك (حالتان) ١٠٪ ركزتا على أنه ليس من المتوقع أن تكون هناك هجمة من الاستثمار الأجنبى لشراء القطاع العام الذى يتقرر بيعه .

٤ – وفى المقابل هناك (ست حالات) ٣٠٪ من الحالات رأيها أن المستثمرين الأجانب يقومون بمشروعات تنموية فى مصر بل يركزون على أن المستثمرين الأجانب ينقلون التكنولوجيا الحديثة إلى مصر، وأيضاً نقل الخبرات النادرة .

ط – أما الاتجاه الذى يقول بأن دول كثيرة تقوم على نظام الخصخصة وتعد من الدول المتقدمة، فلقد أعترضت حالة على ذلك، ذهب صاحبها (هذه الدول أصلاً متقدمة منذ زمن طويل والتخطيط تخفيض نسبة البطالة أساساً)

بمعنى أن هناك تخوف عام من البيع للمستثمرين الأجانب وهناك حالة ذكر صاحبها : «إنعدام وزن لتخبط قرارات الخصخصة – عدم الأمان لمستقبل العمالة ومستقبل أسرهم – الخوف من اهتمام الأجانب بتشغيل أبنائهم وليس أبناء الشعب المصرى، بحجة عدم الإلمام بالتقنية الحديثة .. وأنهى كلامه .. وليسلم الله» .

(١٠) قضايا مهمه حول الخصخصة والحوار مع دراسات الحالة :

وبمحاولة معرفة رأى دراسات الحالة فى بعض الآراء المؤيدة والمعارضة لعمليات الخصخصة وجد ما يلى:

١ – بيع القطاع العام عودة لعصر الردة وتبديد ثروات مصر .

٣٥٪ من دراسات الحالة (٧ حالات) لم يوافقوا على هذا الاتجاه بل انهم

يناصرون حرية السوق وإعطاء الامتيازات للقطاع الخاص لكى تتمشى مصر مع ما يسمى بالتكيف الاقتصادى والاقتراب من النظام العالمى الجديد ومن الكونية Globalism والانتقال من الصناعات المحلية إلى المستوى العالمى، فى مقابل ٤٥ ٪ (تسع حالات) تناصر سيادة نظام القطاع العام .

هذا ولم تدل بدلوها (٢٠ ٪) أربع حالات على هذه المقولة .

٢ – القطاع العام مثل الطفل المدلل منذنشأته لم يشب على أصول المنافسة فأخفق وأدركته الشيخوخة المبكرة لم بعد قادراً على مواصلة التقدم .

وافق ٣٥ ٪ (سبع حالات) على هذه المقولة وفى المقابل نجد أن ٢٥ ٪ من الحالات (خمس حالات) غير موافقين على ذلك مدافعين عن القطاع العام . بالإضافة إلى أربع حالات (٢٠ ٪) وهم المتشددون فى الرفض بالنسبة لمسألة بيع القطاع العام . وهم الأكبر سناً وأمضوا طويلة فى شركة الاستيراد والتصدير .

٣ – إن قانون ١٨٨٠ يحد من تملك الأراضى للأجانب ورغم مرور أكثر من قرن من الزمان تقوم الحكومة بإعادة الأرض للأجانب ومنحها لهم بالمجان .

وهنا تساوى نسبة المؤيدين مع نسبة المعترضين على هذا الاتجاه ٢٥ ٪ لكل منهما (خمس حالات)، وثلاث حالات إلى حدما .

وهناك سبع حالات (٣٥ ٪) لم تدل بدلوها فى هذا الصدد – هذا وقد لاحظت الباحثة أن الأسئلة القاطعة التى تظهر المؤيد من المعارض فى مسألة الخصخصة، كان هناك تخوف من الإدلاء برأى قاطع وصريح ماعدا بعض حالات الدراسة كبار السن والذين أفنوا عمرهم فى الشركة وهم المتمسكون بها وبعدم بيع القطاع العام بوجه عام ويصرحون برأيهم دون خوف .

٤ – إن الخصخصة هى إعادة إنعاش السوق المالى وفتح باب الاستثمار أمام رأس المال الأجنبى والتوسع فى مشاركة العمال فى ملكية المشروعات والمساهمة الشعبية فى قاعدة الملكية .

نجد أن (١٥ ٪) ثلاث حالات فحسب هم الذين وافقوا على هذا الرأى .

(٣٠ ٪) ست حالات توافق إلى حدما، وفى مقابل ذلك حالة واحدة فحسب لم توافق .

وهناك عشر حالات أى (٥٠ ٪) لم ترض أن تدلى بدلوها فى هذا الصدد وهدا إن دل على شئ يدل على عدم الموافقة والتخوف من الجهر بالرأى، كما أشرت فى الفقرة السابقة .

٥ – الخصخصة مفروضة على مصر مثلها مثل البلدان وهى قرارات سياسية تفرضها أمريكا وصندوق النقد الدولى والبنك الدولى .

نجد أن ٣٥ ٪ (٧ حالات) يوافقوان على ذلك فى مقابل ١٥ ٪ (٣حالات) فحسب لا يؤيدون ذلك، وهناك سبع حالات يخشون الإدلاء برأيهم فى هذا الصدد ويذهب دكتور أحمد حسن إبراهيم إلى أنه لو تتبعنا الظروف التى تمت فيها عملية الخصخصة وعملية الدفع إلى الخصخصة وضغوط صندوق النقد الدولى، نجد أن هذا الموضوع لمصلحة الدائنين وإعادة بسط نفوذ رأس المال الدولى على الاقتصاد المصرى[٣٣] .

٦ – سيتم البيع للعمال عن طريق طرح أسهم لهم .

عدت تسع حالات ٤٥ ٪ إن ذلك أكاذيب حيث إن العامل يعجز عن توفير ضروريات معيشته، فكيف له بثمن الأسهم . وفى المقابل من ذلك وافق وإلى حدما ١١ حالة ٥٥ ٪ من الحالات .

٧ – أما المقولة المهمه والتى مفادها :

«إن الحكومة تتخلى عن التنمية وتجعل التنمية فى يد الشعب والأفراد أنفسهم» .

نجد أن ٨٠ ٪ من الحالات (١٦حالة) لم توافق على ذلك فى مقابل ٤

حالات ٢٠ ٪ فحسب وافقت وإلى حد ما، بمعنى أن دراسات الحالة ليست متخوفة من تخلى الدولة عن التنمية بل إن ذلك ليس قضية تشغل الحالات .

٨ – خطر عودة رأس المال الأجنبى :

ولعل القضية التى تشغل حالات الدراسة هى خطر عودة رأس المال الأجنبى وسيطرته على مقدرات البلاد وقلاعها الصناعية والتجارية والمالية ونجد أن ٥٠ ٪ من الحالات متخوفون من ذلك ويرون أن هذه القضية لا يجوز التهوين من شأنها، فى مقابل (حالتين) فحسب .

١٠– بالنسبة لعقد المؤتمر الاقتصادى لشمال أفريقيا والشرق الأوسط الذى عقد فى مصر، فأغلب دراسات الحالة ١١ ترى أن ذلك يمنح مصر فرصة كبيرة لتوسيع قاعدة اصادرتها .

١١ – الرأى الشخصى فى أثر الخصخصة على العمالة المصرية . فقد تراوحت الآراء ما بين معارض مثل : (إنه ضار وظالم) .. وآراء أخرى ذكرت (تؤدى إلى زيادة البطالة فى مصر، وآراء أخرى ذهب أصحابها إلى أن ذلك سيؤدى إلى الحرمان والفقر والمجاعة ... ورأى آخر ركز على .. عدم وجود قدرات وخبرات لتلك المهمة .

وانخفاض الدخل العام للعمال، وآراء أخرى ... سيزيد البطالة والجريمة فى مصر، ورأى آخر ذكر صاحبه أن نظام الخصخصة ليس به أى عدل لأنه سيغلق بيوت كثيرة .. وهناك حالة ذكر صاحبها .. واصابة العمالة المصرية بحالة من الاكتئاب وعدم الاتزان وانعدام وزن لتخبط قرارات الخصخصة .. وعدم الأمان لمستقبلهم ومستقبل أسرهم، والتخوف من إهتمام الأجانب بتشغيل ابنائهم وليس أبناء الشعب المصرى بحجة عدم الإلمام بالتقنية الحديثة ..) .

كل هذه الآراء من الحالات المتخوفة والمعارضة لبيع القطاع العام

فى مقابل ذلك حالات قليلة مؤيدة ذهب أصحابها إلى أن الخصخصة

(قرار إيجابى شريطة أن توفر فرص عمل لهم تتناسب مع قدراتهم وعدم المساس بموارد رزقهم .. وفتح مجال العمل لما هو أقدر على العمل.. هذا أفضل من التقاعس ومنع المتواكلين من سوق العمل ..) .

وأخيراً بعض حالات الدراسة من المعارضين بشدة لبيع القطاع العام ذكروا لى «أن (منى الشافعى) سيدة أعمال قد اقترضت (٥٥ مليون جنيه) بضمان شركة النصر للاستيرادوالتصدير لاستيراد صفقة قمح من الخارج عن طريق الشركة، وبعد أن استلمت المبلغ هربته ولم تستورد القمح .. إن شعرها طول ظهرها وإن البرفان الذى تضعه تكون رائحته نفاذه وهى الآن محبوسة هى وخمس موظفين من الشركة تحت التحقيق» . وأحدهم يقول . «إن رائحة البرفان تصل إلى ضابط السجن فى الخارج»، ويذهبون ذلك إلى أن هذه الأمور هى التى جعلت الشركة تقع وليس لأنها قطاع عام . وأخيراً .. هناك حالة ذهب صاحبها إلى أنهم لن يتركوا الشركة إذا إضطروا إلى ذلك سيحرقونها قبل أن يتركوها ويقول : «حنحرقها ونولع فيها نار قبل ما نخرج منها .. إحنا بنينا الشركة بدمنا وعرقنا .. إذا كانوا حيشغلوا أولادى أو أولادك فيها معلش أو أولادنا اللى فى الشارع .. اللى مش لاقيين شغل معلش .. لكن يجيبوا فيها أجانب لا ..» .

وحالة أخرى ذكر صاحبها .. «إن الشركة النصر للاستيراد والتصدير أكبر شركة تجارية وهى قلاع تجارى .. أصبحت منهارة مثل عمارة مصر الجديدة» .

هذه كانت آراء دراسات الحالة بكل أمانة ودقة وتعبر عن وعى العاملين بهذه الشركات وتمثل سداً قويا فى دفاع العاملين عن حقوقهم .

وهذا يتفق مع القول :

بأن الفقراء ومحدودى الدخل والعاملين سيتأثرون من عملية الخصخصة والإصلاح والاقتصادى، وبالتالى فمن المنتظر أن يقاوموا هذه العملية ولذلك ينبغى أن تتخذ إجراءات لتخفيف وطأة هذه الآثار عليهم، حتى لا تقاوموا عملية

الإصلاح[٣٤] .

ويتضح أيضاً وجود الصراع الاقتصادى والإجتماعى بين العاملين بشركات قطاع الأعمال الذين أصابهم الضرر بسبب عمليات الخصخصة وبين الطبقة المستفيدة من بيع القطاع العام وإطلاق حرية السوق وترك حرية القطاع الخاص وإعطائه كل الامتيازات التى كانت تعطى للقطاع العام .

خامساً : الخاتمة :

فى هذه الآونة الحرجة والحاسمة فى تاريخ مصر، وبنظرة واقعية لما يحدث فى العالم، وبعد أن بات النظام العالمى تسوده النظم الواحدية القطبية والتى تعتمد على شبكة كبيرة ومعقدة من التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تتمثل فى النظام الرأسمالى الليبير الى الغربى المعاصر بأذرعته الأمريكية والأوربية والاسيوية فيكون التحليل على مستويين .

على الصعيد العالمى:

إن مصر مثلها مثل بقية الدول النامية مصطرة وليست مخيرة فى أن تلحق بركب النظام العالمى الجديد وهو النظام الكونى Globalism أو الاقتراب من «العولمة» على الرغم من تصريحات المسئولين بعدم مباركة الدخول فى «العولمة» ومقاومة شروط الإصلاح الاقتصادى وبما يسمى العلاج بالصدمة والأخذ بتطبيق الإصلاح الاقتصادى بطرق تدريجية وباتت مصر كبقية الدول النامية لاتتمكن من تحقيق ما تصبو إليه بصدد تحقيق نماج وطنية محلية للتنمية كما كان ينصح ميردال Myrdal ، العالم الاقتصادى الاجتماعى السويدى الذى كان متعاطفا مع الدول النامية والذى كان يذهب الى أنه يتعين على كل دولة نامية أن تكون لها شخصيتها الذاتية وخصوصياتها الثقافية وأن تكون لها خطة تنموية متكاملة وسياسة قومية للتنمية نابعة من احتياجاتها وظروفها وإمكانياتها[٣٥] .

ومن أسف نجد أن مقولة (هوارد – ج ويارداا) قد تحققت والتى مؤداها أن

الظروف الراهنة قد تجعل الأخذ بنماذج وطنية للتنمية أمراً لم يعد ممكناً، فقد ولى ذلك الزمن الذى كان فى وسع أيه دولة أن تنأى بنفسها فى نطاق العزلة وتتطور ذاتياً، وفقاً لطريقتها الخاصة . كما يذهب إلى أن العالم الثالث قد بات برمته يتأثر بما وصفه لوسيان باى Lucian Pye بالثقافة العالمية(٣٥) .

إن دول هذا العالم قد وقعت فى شرك ما يسمى بالنسق العالمى الذى يشمل عوامل مثل نماذج التجارة وعلاقات التبعية الاقتصادية (وهنا تبعية للرأسمالية العالمية)، وأسعار السوق العالمى(٣٧) .

أما على الصعيد المحلى :

تعيش مصر فى هذه الآونة صراعاً إقتصادياً اجتماعياً، ويتضح لنا من خلال المعطيات الأمبريقية ومعايشة «دراسات الحالة» للدراسة الراهنة الصراع الاقتصادى والاجتماعى الحقيقى، فكبار السن من العاملين الذين يجرى عليهم «نظام الخصخصة» فى مؤسسة (شركة مصر للاستيراد والتصدير على سبيل المثال، نجدهم يشكلون جهة قوية ويدعمون طرف الصراع المؤيدون لأنصار هيمنة الدولة الاقتصادية والإبقاء على القطاع العام بعد ترشيده ووضع القيود على حرية السوق.

ويرون أن الانتقال الفجائى والسريع بطرق عشوائية من الاقتصاد المخطط إلى حرية السوق، ستكون عواقبه وخيمة وسيتم بذلك تبديد الأصول الاقتصادية أى ثروات مصر التى بناها الشعب وكونها من عرقه وجهده وتضحياته سنوات طويلة، ومن ثم فيجب على الدولة أن لا تفرط فيها أبدا .

ومن ثم فإن الطبقات الاجتماعية التى أضيرت اقتصادياً واجتماعياً هى التى تشعر بالآثار السلبية لنظام الخصخصة أو ما يسمى بسياسات «التكيف الاقتصادى» وفى المقابل نجد الطرف الآخر من الصراع الاقتصادى الاجتماعى هم الطبقة المستفيدة من بيع القطاع العام بشكل ما، وهم أنصار حرية السوق المطلقة وهم الذين يبالغون فى ضرورة تطبيق نظام «الخصخصة» وكأنه هو الحل

الوحيد لإدخال مصر فى النظام الكونى الجديد . ويبالغ الدكتور السيد يسين فى قوله إنه إذا تجاهل أنصار حرية السوق اعتبارات الحياة للجماهير العريضة وإلى الالتفاف إلى عدالة التوزيع واحترام متطلبات العدالة الاجتماعية فى كل الميادين، فسوف يتحول الصراع إلى حرب أهلية حقيقية(٣٨) .

وهنا نستطيع القول بأن فروض الدراسة الثلاثة صادقة .

حيث إن نظام الخصخصة يرتبط ارتباطاً طردياً بالنسق السياسى العالمى . إن نظام الخصخصة أو ما يسمى بالتكيف الاقتصادى هو النسق السياسى للعالم الكونى الجديد .

ونجد أيضا أن نظام الخصخصة يرتبط أرتباطاً طردياً بالنسق الاقتصادى حيث التوجه الآن هو التحول من الاقتصادى المحلى إلى الاقتصادى العالمى .

ونجد أيضا أن نظام الخصخصة يرتبط أرتباطاً طردياً بالنسق الاجتماعى حيث يبرز هنا الصراع الطبقى بين الطبقات الدنيا والكادحة فى مصر وبين طبقة المنتفعين بشكل ما من تطبيق نظام الخصخصة .

وأخيراً .. يبدو أنه فى خريطة العالم الجديد .. والانتقال من الاقتصاد القومى إلى الاقتصاد العالمى ..لامكان للضعفاء والفقراء .. ولا للدول النامية المهمشة ، وفى مقابل ذلك يتضح المطامح والمطامع من الدول العظمى التى ستزداد قوة وهيمنة ويبقى قدر مصر مثلها مثل الدول النامية الأخرى الوقوع فى شرك النسق العالمى وضرورة مسايرته ومشاركته الدخول فى القرن الحادى والعشرين، مع عدم إستطاعة أحد التنبؤ بالصورة المستقبلية للمجتمع العالمى خلال طوال القرن الحادى والعشرين ولا صورة مصر داخل هذا المجتمع الكونى بصورة علمية بل تبقى جهود أى باحث على حد قول السيد يسين بالغة الصعوبة .

المراجع والتعليقات

١ – لمزيد التفصيل انظر

حصاد جوله أورجواى وآثارها دولياً وعربياً : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية . الاهرام ١٩٩٤ ص ص ١٥٤–١٦٢ .

٢ – العولمة – تحديات سيادة الدولة وقيود سيادة العالم – الاهرام ٨ فبراير ١٩٩٧ (الاسبوع الاقتصادى)

٣ – د. السيد يسين : قراءة استشرافية لخريطة المجتمع الكونى الجديد – مركز الدراسات السياسية والاتسراتيجية الاهرام ١٩٩٤ .

4 - Mommsen, Wolfgang J. The Political and social Theory of Max Weber (collected Essays) The university of Chicago Press. 1989.

5 - Ibid., P. 53.

6 - Ibid., P. 54.

7 - Inid., P. 57

8 - Albrow, Martin : Max Weber's Constraction of Social Theoy .

St. Martin's press. New York. 1990 P. 17 .

وأنظر أيضا :

Weber's Theory of History : The rationalization of the World In : Collins, Randall and Makowsky, Micheal : the discovery of soiety . Mc Graw _ Hill New York. 1993. PP. 131-132 .

وأنظر أيضا :

The protestant Ethic and the spirit of capitalism In : Ritzer, George : sociological Theory . Ma Graw Hill New York 1992 - PP 149-150

٩ – د. السيد يسين : البحث عن المعنى فى مصر فى (القرن ٢١) الاعمال والتحديات – مركز الأهرام للترجمة والنشر ١٩٩٦ . ص ص ١٠٨ – ١٠٩ .

١٠– د السيد يسين : قراءة استشرافية لخريطة المجتمع الكونى الجديد مرجع سبق ذكره، ص ص ١٢–١٤ .

١١– نفس المرجع ص ص ١٥ – ١٧ .

١٢– أنظر :

خطاب الرئيس مبارك أمام الاجتماع السنوى السابع والعشرين للمنتدى الاقتصادى العالمى فى دافوس – الاهرام ٣٠ فبراير ١٩٩٧ .

١٣ – أنظر :

ابراهيم نافع : مبارك ودافوس، معالم فكر عصرى جديد الاهرام /٧ فبراير ١٩٩٧ .

١٤– مصر فى ربع قرن ١٩٥٢ – ١٩٧٧ . دراسات فى التنمية والتغير الاجتماعى –التاريخ الاجتماعى والوطن العربى – معهد الإنماء العربى – ١٩٨١ .

١٥– الاقتصاد المصرى فى ربع قرن ١٩٥٢ – ١٩٧٧ – دراسة تحليلية للتطورات الهيكلية – بحوث ومناقشات المؤتمر العلمى السنوى الثالث للاقتصاديين المصريين – القاهرة ٢٣ – ٢٥ مارس ١٩٧٨ .

١٦ – أنظر :

د. رمزى زكى : محنَة الديون وسياسة التحرير فى دول العالم الثالث – دار العالم الثالث – ١٩٩١ .

١٧ – انظر :

د. ابراهيم العيسوى : فى إصلاح ما أفسده الانفتاح – كتاب الأهالى – عدد خاص – ١٩٨٤ .

١٨ – دور القطاع العام : التقرير الاستراتيجى العربى . مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام . القاهرة ١٩٨٧ ص ص ٤٣٦ – ٤٤٣ .

١٩– رئاسة مجلس الوزراء – مركز معلومات القطاع العام – القطاع العام فى عشر سنوات . ١٩٩٠ .

٢٠– الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٩٣/٩٢ – ١٩٩٧/٩٦

٢١– النشرة الاقتصادية – البنك الأهلى المصرى (تصدرها إدارة البحوث) – العددان الأول والثانى . المجلد السادس والأربعون – ١٩٩٣ .

٢٢– لمزيد من المعلومات حول الحوار الوطنى حول قضايا الخصخصة انظر :

دائرة حوار حول الخصخصة والاصلاح الاقتصادى فى مصر – المجلة المصرية للتنمية والتخطيط المجلد الثانى – العدد الأول – يونيو ١٩٩٤ .

٢٣– المهندس محمد عبد الوهاب (وزير الصناعة الاسبق) : المرجع السابق ص ص ٢٢٦ – ٢٢٧ .

٢٤– د. أحمد محمد محرز : الخصخصة – النظام القانونى لتحويل القطاع العام الى القطاع الخاص – كتاب الاهرام الاقتصادى العدد (٩٩) أول ابرايل ١٩٩٦ .

٢٥– د. عبد العظيم رمضان : دردشة حول بيع القطاع العام . الاهرام

/٢مارس١٩٩٦ (قضايا وأراء) .

٢٦- د. رمزى زكى : النتائج المحتملة لبيع القطاع العام الاهرام/٨مايو١٩٩٦ (الحوار القومى)

٢٧- المعجم الوسيط - مجمع اللغة العربية، ح١ ط٣، ١٩٨٥ . ص ص٢٤٦-٢٤٧ .

٢٨- ابن منظور الافريقى : لسان العرب - دار المعارف حققه عبدالله على الكبير الشاذلى، محمد أحمد حسب الله ، هاشم محمد . الجزء الثانى - بدون تاريخ ص ص ١١٧٣-١١٧٤ .

٢٩- د. أحم محمد محرز : الخصخصة - مرجع سبق ذكره . (هوامش صفحة٣) .

٣٠- د. رمزى زكى : ندوة الخصخصة والاصلاح الاقتصادى فى مصر - المجلة المصرية للتنمية والتخطيط -المجلد الثانى - العدد الأول - يونيو ١٩٩٤ -٢٢٣٢ .

٣١- جمعت هذه البيانات من شركة النصر للاستيرادوالتصدير الكائنة فى ٢٨أ شارع طلعب حرب - القاهرة .

رئيس مجلس الادارة : السيد ناصر الدولة الشرقاوى سيد بتاريخ ١٩٦٦/٤/٢٣ استمر فى العمل حتى ١٩٩٦/٧/٣ وعين بدلاً منه السيد المحاسب / محمد على زين على أحمد رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب.

٣٢- د. محمد دويدار : دائرة حوار حول الخصخصة والإصلاح الاقتصادى فى مصر . المجلة المصرية للتنمية والتخطيط للتنمية المجلد الثانى العدد الأول - يونيو ١٩٩٤ - ص٢٢٣ .

٣٣- د. أحمد حسن إبراهيم : ندوة الخصخصة والإصلاح الاقتصادى فى مصر المجلة المصرية للتنمية والتخطيط - المجلد الثانى - العدد الأول يونيو ١٩٩٤ ص٢٤٨ .

٣٤- المرجع السابق . ص٢٤٧ .

35 - Myrdal Gunner : Asian Drama An Inquiry into the poverty of Nations. Vol-111 Penguin Books 1968 .

وأنظر أيضا :

چانز ميردال : العالم الفقير يتحدى - ترجمة عيسى عصفور منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومى - دمشق ١٩٧٥

حيث يذهب ميردال إلى أن أهم التحولات يجب أن تكون من صنع البلدان النامية نفسها ومن داخلها .

36- Wiarda, Howard J. : Theory ofdevelopment Alternative - Conceptions from the third world. In : The Journal of Developing Areas. Volume (17) No (4) July. 1983 P. 445 .

37- Wallerstein, Immanuel : world - systems Analysis In : Giddens, Anthony and Turner, Jonathan : Soial theory to day . stanford university press. 1987. pp. 309-324 .

٣٨- أنظر فى ذلك :

د. السيد يسين : مجتمع الألفية الثالثة - قيمة وتناقضاته وآفاق تطوره فى :

د. أسامة الباز : مصر فى القرن ٢١ الآمال والتحديات - مركز الأهرام ١٩٩٦ ص ص ٩٩ - ١١٣ .